

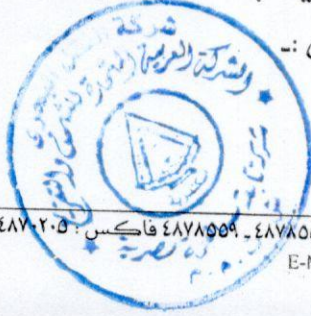


" مذكرة رقم (٨٤) لسنة ٢٠٢١ "
" للعرض على مجلس الإدارة "

في شأن : إحاطة السادة / أعضاء مجلس الإدارة علما بالرؤية المستقبلية للشركة المقدمة من
السيد / القائم بأعمال العضو المنتدب التنفيذي

• بتاريخ ٢٠٢١/١١/٢٧ تم تقديم دراسة عن مستقبل الشركة على ضوء رفض هيئة ميناء الإسكندرية الدخول كمشتر في الشركة ٠٠ وذلك على النحو التالي :-
بداية يجب التفرقة بين حالتين قبل التحدث عن مستقبل الشركة
أولهما :- في حالة اتخاذ قرار من الجمعية العامة للشركة بتصفيتها وفي هذه الحالة يتم وضع تصور وضوابط لإستكمال إجراءات التصفية حتى يتسنى تنفيذ القرار في مدة زمنية معقولة والإستثناء الوحيد للتطوير في هذه الحالة هو محاولة زيادة القيمة المضافة للمعدات القابلة للإصلاح لرفع كفاءتها لزيادة قيمتها النقدية حال بيعها بدلا من بيعها مخردة .

ثانيهما :- وهي الحالة المرجوة التي نتمنى الوصول إليها وهي إذا ما قررت الجمعية العامة للشركة إستمرار عمل الشركة لاسيما أن الإستمرارية في هذا التوقيت هو مطلب إستراتيجي وأمنى من الأهمية بمكان وضرورة ملحة في ظل قيام الدولة بإنشاء المحطة متعددة الأغراض على الأرصفة البحرية (٥٥-٦٢) داخل ميناء الإسكندرية بطول حوالي ٢٤٥٠ مترا والتي من المتوقع أن يكون حجم تداول البضائع العامة مايقرب من ٤٠٪ من اجمالي حجم التداول وهذا يستلزم من الناحية الأمنية والاستراتيجية وجود شركة حكومية بجانب شركات القطاع الخاص العاملة في ذات المجال وفي هذا السياق ولايوجد سوى الشركة العربية المتحدة للشحن والتفريغ التي مازال لديها بعض المعوقات لإنفاذ ذلك فعلى الرغم من الظروف الاقتصادية السيئة التي تمر بها الشركة إلا إنها مازالت حجر الزاوية لكافة شركات الشحن والتفريغ على مستوى موانئ الجمهورية ولازالت تسعيرتها الاسترشادية السنوية المعمول بها تكبح جماع باقى الشركات من القفز بأسعار الشحن والتفريغ والتي ينتهى تأثيرها الى المواطن المصرى فى آخر المطاف - وهنا يستوجب الأمر طرح رؤية بالمقترحات والحلول التي تمكن الشركة من الإستمرارية وذلك على النحو التالي :-





أولا :- مفتاح الحل هو إنهاء المشاكل المثارة فيما بين الهيئة العامة لميناء الاسكندرية والشركة حتى نتمكن من فك القيود التى فرضتها الهيئة على الشركة من ناحية التراخيص والتصاريح اللازمة للتشغيل حيث أن وقفها والغائها يكبل نشاط الشركة ويمنعها من الاستمرارية مع الوضع فى الاعتبار أن المديونية المستحقة على الشركة لصالح الهيئة والتى لا تتجاوز ثلاثين مليون جنيه وفقا لسجلات الهيئة فى حين أن هناك شركات من القطاع الخاص تتجاوز مديونياتها هذا المبلغ بكثير .

ثانيا :- الأصول المملوكة للشركة لاتتعدى سوى بعض المعدات والرواكد المملوكة للشركة أما بالنسبة للعقارات فكلها مستأجرة من الغير وهذه المعدات يجب أن يتم تصنيفها الى :-

1. معدات غير صالحة وغير قابلة للإصلاح تمثل نحو ٢٠٪ من اجمالى (يتم الاستغناء عنهم) والتصرف فيهم بالبيع .
2. معدات قابلة للإصلاح تمثل نحو ٤٠٪ يتم رفع كفاءتها والانتهاى من إستكمال إعادة إجراءات تراخيصها المتوقفة منذ أحداث ٢٠١١ وما بعدها .
3. معدات صالحة وتعمل وتمثل نسبتها ٢٠٪ من اجمالى المعدات .
4. بالنسبة للرواكد يتم الاستغناء عنها والتصرف فيها بالبيع على أن يستخدم عائد البيع من هذه الرواكد والمعدات الغير صالحة فى تمويل رفع كفاءة باقى المعدات القابلة للإصلاح .

ثالثا :- إعادة الهيكلة الإدارية لمعالجة التشوه الهيكلى الموجود حاليا لاسيما أن اجمالى عدد العاملين المتواجدين فى تاريخه يفوق ٢٨٠ عامل منهم عدد ١٨٢ بدون أى شهادات (يجهلون القراءة والكتابة) ، وعدد ١٦ مؤهل عال من بينهم ٦ محامين، والباقى مؤهلات متوسطة وحاصلين على الشهادة الاعدادية ، ومن بين العدد اجمالى يوجد ٥٢ من ذوى الهمم (نسبة الـ ٥٪) بخلاف مصابى الأمراض المزمنة ومتوسط السن ٤٩ عام من اجمالى وقد بدأت الشركة بالفعل فى العمل نحو إعادة الهيكلة الادارية وهناك صعوبة فى هذا الأمر بالنسبة لهيكل الادارة المالية وجزء من الادارة الادارية لندرة المؤهلين لهذا العمل .

رابعا :- نظرا لعدم وجود إدارة تسويق أو مختصين بهذا المجال داخل الشركة نظرا لإنهاء خدمتهم بالشركة سواء ببلوغ السن القانونى (المثبتين) أو بإنهاء عقودهم (المؤقتين) من الممكن أن تقوم الشركة بإسناد التسويق الى مكاتب خارجية نظرا لسهولة جلب على الأعمال



الواردة من خلال هؤلاء المسوقون لاسيما أن عملية التسويق هي من أهم الأعمال في مجال الشحن والتفريغ .
ملحوظة :- كافة عناصر الرؤية السابقة لابد أن نوضح معها من خلال المركز المالي للشركة في ٢٠٢١/٦/٢٠ على النحو الآتي :-
- إجمالي قيمة المديونيات ٤٤,٢١١,٣٣٩,٤٦ جنيها بخلاف قرض الشركة القابضة للنقل البحري والبري البالغ ١٧٢,٧٣٢,٩٨٩,٤٢ جنيها
- ومجموع الخسائر يبلغ ٤٠٠,١٥٠ مليون جنيها
- وقيمة أصول الشركة يبلغ إجماليها ٢٨,٠٧٩,٠٨٥,١٢ جنيها
وذلك على النحو الموضح تفصيلا بالمرفق .
(مرفق ١)
إزاء ماتقدم ٠٠ نعرض الأمر على مجلسكم الموقر للتفضل بالنظر والاحاطة...

رئيس مجلس الإدارة

غير التنفيذي

خالد عبد العزيز سليمان سبير أحمد



تحريرا في ٢٠٢١/١٢/٦